بسم الله الرحمن الرحيم

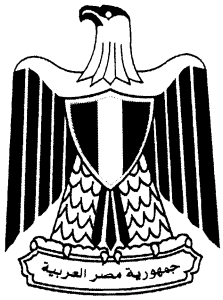

جمهورية مصر العربية

لجنة الخبراء العشرة

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الأول

المعقود يوم ٢١ يولية ٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

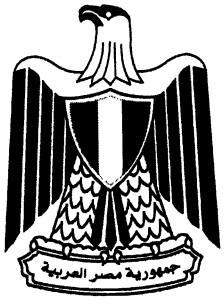

جمهورية مصر العربية

لجنة الخبراء العشرة

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الأول

المعقود يوم ٢١ يولية ٢٠١٣

اجتمعت لجنة الخبراء العشرة لإعداد التعديلات الدستورية برئاسة السيد المستشار على عوض وحضور السادة أعضاء اللجنة

السيد عضو اللجنة :

بعد إذن سيادتك تنظيم العمل، أول شيء سنغلق الهواتف المحمولة كلنا وبعد أن تنتهى سيادتك من الحديث نتمنى أن تتيح لكل واحد أن يبدى تخيله وأفكاره ومن ثم نبدأ النقاش لأن كل واحد منا من المؤكد لديه فكرة ، وأرجو أن تتيح لكل منا أن يبدى رأيه فى هذا الموضوع وربنا يوفقكم إن شاء الله .

السيد المستشار على عوض(المقرر):

أرجو أن نبدأ بدون حساسية أو ترتيب نبدأ من جهة اليمين.

السيد المستشار محمد خيرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

كل سنة وحضراتكم طيبين ونأمل بإذن الله أن نكون على قدر المسئولية بلا خلافات أو رؤى معينة مسبقة.

فى تصورى طبعاً:

أولاً ، أن يكون هناك شق اتفاق داخلى بيننا فى كيفية المناقشة، وطريقة العمل، وطريقة إبداء الرأى وأيضاً تشكيل الأمانة الفنية الموجودة وهل هذه الأمانة يكون ضمن تشكيلها أفراد من مجلس الدولة والدستورية والقضاء والزملاء الموجودين، وما هو دورها بالضبط ومن المسئول عنها أيضاً سيادتك كمقرر تكون مسئول عنها فى نفس الوقت وبالتالى تكون أعفيت المجموعة الموجودة وهذا رأيى من الأمين العام ومن.....

سيادتك بصفتك المقرر تكون سيادتك مسئولاً عن الأمانة الفنية معذرة فى هذه المسألة.

هناك مسألتان هما: طريقة العمل..

هل نحن سنراجع الدستور القائم مادة مادة وبالتالى كل منا سيقول رأيه فى كل مادة من هذه المواد، وهل هذه المادة سيعاد صياغتها وهذه المادة ستحذف جزء منها، ستبقى كما هى؟ هذه مسألة مهمة جداً.

المسألة الثانية، الإعلام، لو الإعلام سلط على اللجنة وأنا طبعاً لى تجارب سابقة بحكم أننى من مجلس القضاء وأمين لجنة الأحزاب السياسية من أول إنشائها وجاءت محكمة النقض، ما سلط الإعلام على عمل إلا واقترب هذا العمل من الفشل.

أيضاً إذا كان هناك متحدث مثلاً باسم اللجنة يكون محدداً ويكون الوحيد المسئول عن أن يقول هذه المسائل أو أن اللجنة فى نهاية عملها تصدر بياناً مكتوباً يوزع على كل الموجودين بحيث لا يحدث نوع من الشو الإعلامى الكبير لابد أن يكون هناك متحدث للجنة وما عدا المتحدث باسم اللجنة، أعضاء اللجنة كلهم يكونون بعيدين عن الإعلام.

أتمنى أن يكون عمل اللجنة الفنى يظل بعيداً عن الإعلام حتى لا يثار الناس أى نص محل حديث ونقاش والبلد منقسمة فاليوم لو سلط الإعلام على العمل الفنى الذى سنؤديه بالتأكيد اللجنة لن تسلم من ذلك يمكن مثلاً فى الصباح نجد أبواب مجلس الشورى مغلقة بالناس حتى يمنعونا من الدخول وأيضاً التعليقات وخلافه لن أطيل على حضراتكم وشاكر على حسن الاستماع.

السيد المستشار على عوض (المقرر) :

شكراً جزيلاً على هذه الآراء.

بالنسبة للأمانة الفنية أنا استعنت بالزميل الدكتور عماد النجار وهو من المحكمة الدستورية ولا أخفى عليكم وأقول كل شىء بانفتاح، كان هناك استياء من زملائنا فى هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية لأنه لم يتم ترشيح أحد من هاتين الهيئتين فى لجنة الخبراء لمراجعة التعديلات الدستورية.

الحقيقة أنا بقدر الإمكان أرضيتهم وقلت لهم أنه ليس من المقصود أبداً تجاهلهم لأنهم هيئات قضائية بحكم الأحكام الدستورية وبحكم الدستور، ولكن الفكرة كلها أننا لم نرد الإكثار من عدد اللجنة.

كانت فكرتنا دائماً سواء فى هذه اللجنة أو لجنة الخمسين أن يكون العدد محدوداً لكى لا تتشعب الآراء، ومحاولة منى ويمكن كان الأكثر استياء هيئة قضايا الدولة فطلبت منها أن ترشح لى أحد الزملاء فى الهيئة ويشترك فى الأمانة الفنية مع زميلنا الدكتور عماد النجار.

طبعاً أنا قلت لن أحدد عدداً للأمانة الفنية الآن إلى أن أرى حجم العمل إنما كان الزملاء فى مجلس الدولة وكان لهم عناصر جيدة جداً فى المجلس، أيضاً كانوا يرشحون منهم من يشارك فى الأمانة الفنية، طبعاً طالما أننى سأطلب من هيئة قضايا الدولة وأطلب من النيابة الإدارية لكى لا أسبب حساسيات وهكذا.

فى ضوء حجم العمل الذى سنستقر عليه اليوم أستطيع تحديد عدد الأعضاء الذين سنستعين بهم فى الأمانة الفنية وبلا جدال سيكون عليهم عبئاً كبيراً لأننا أيضاً سنناقش والزملاء هم الذين سيتلقون المقترحات التى ستأتى لنا من الجهات الخارجية ويبلورها ويضعون التعليق عليها ويقدمونها للجنة على أساس أن هذا الذى ورد وذلك بعد تنقيحه وبلورته إذا كان يحتاج إلى مواد وتعديل لمواد معينة.

وفى نفس الوقت ستساعد اللجنة إذا كنا سنطلب بحثاً فى جزئية معينة وسوف تتولاه الأمانة الفنية، أنا بدأت الاستعانة بالدكتور عماد النجار وطبعاً الزملاء فى المحكمة الدستورية مثلما بلغنى أنهم كلهم يريدون الحضور، ولكن فى الحقيقة أنا مقيد بعدم التوسع العدد الخاص بالأمانة الفنية إلا فى ضوء حجم العمل الذى سنستقر عليه فأنا بعد الدكتور عماد سأستعين بهيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية وإذا كانت فكرة سوف تكون من مجلس الدولة وهذا وارد أيضاً.

المهم بالنسبة لنا ألا تكون هناك حساسيات هذا بالنسبة للأمانة الفنية.

بالنسبة لمراجعة الدستور.

حسب قرار تشكيل اللجنة وذلك مثلما تم توزيعه على حضراتكم، الهدف الأساسى هو مراجعة الدستور، أى مهمتنا الأساسية هى مراجعة الدستور لإدخال ما نراه من تعديلات وكل ما أرجوه أننا يمكن عند قراءة الدستور ممكن أن تكون لنا ملاحظات على الصياغة لبعض المواد إنما أرجو ألا نتعمق كثيراً فى مسألة مراجعة الصياغة لأننا لا نريد التوسع فى المراجعة، نحن نريد تلافى أى عوار أو مثالب .... للدستور القائم بحيث أننى أدخل التعديلات الجوهرية التى تصل فى النهاية إلى دستور مرضى عنه لن يكون ١٠٠% لأننى لو تدخلت فى الصياغة أو فى باقى الأحكام حتى وإن لم يكن بها عيوب معينة سأصل فى النهاية إلى وضع دستور جديد وهذا ما يطالب به البعض ولكننى مقيد حسب الإعلان الدستورى وقرار تشكيل اللجنة أننى أدخل تعديلات ولا أعد مشروع دستور جديد.

ممكن مستقبلا إذا لجنة الخمسين ارتأت أن حجم التعديلات أكبر، سأرجئ هذا إلى قرار لجنة الخمسين لماذا؟ لأنها تمثل أطيافاً من الشعب وبالتالى سيكون ذلك هو رأى الشعب الذى سيصب فى مشروع دستور يستفتى عليه.

إنما بالنسبة لعملنا أرجو أن نقتصر على التعديلات الجوهرية التى نرى أهمية إدخالها على الدستور لتلافى كل العيوب التى وجهت له.

تبقى نقطة الإعلام.. أنا اتفق تماماً وهذا ما جعلنى أقول للمستشار فرج الدرى أن الجلسات لن تكون علنية نحن لا نريد قلقاً فى عملنا نحن نريد أن نتفرغ له إنما لو فتحنا الباب للإعلام سنترك عملنا ونبدأ فى الرد على كل الملاحظات التى تأتى إلينا ويمكن مثلما تفضلت سيادتك ممكن تصل إلى تيار شعبى يحاصر المجلس أو شىء من هذا القبيل، لا، نحن نريد العمل فى هدوء وتتم المهمة التى أوكلت لنا بما يرضى الله سبحانه وتعالى.

بالنسبة للإعلام أرجو أن نكون بعيدين تماماً عن أى تصريحات للإعلام نحن من الممكن أن نفكر فى تعديل مادة اليوم، ممكن غداً نعود ونغيرها مرة أخرى إنما لو دخلنا فى هذا المجال نحن لن نسلم ولا أحد بكل أسف يعجبه شىء لابد أن يحدث اعتراض على شىء.

من ضمن الاعتراضات نحن وضعنا فى الإعلان الدستورى ترتيباً معيناً، قلنا هناك مجالس نيابية ثم انتخابات رئاسية، هناك اعتراض على هذا يقولون لا، نحن نريد الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية.

المدد مضغوطة جداً بحيث أنها لا تكفى إذن، كل شىء يتم عمله يوجد له انتقاد، لكى نكون بعيدين عن كل هذه التيارات أرجو أننا نكون بعيدين عن الإعلام وإذا سمحتوا لى أننى سأتصدى لأى سؤال أو استفسار من الإعلام، إنما أنا من جهتى أى عمل فنى فى هذه اللجنة هو عمل سرى لن يصدر حتى ولو أنا أعطيت تصريحاً لن يكون فى إطار العمل الفنى المطروح إنما بصفة عامة أن اللجنة تعمل وتتلقى الملاحظات وندرسها وتراجع هذا أقصى شىء ممكن أصرح به فى الفترة القادمة إن شاء الله هل بذلك أكون أجبت على الاستفسارات.

السيد المستشار محمد خيرى:

نعم.

السيد عضو اللجنة :

الحقيقة سيادة الرئيس، اختصاص اللجنة هذا هو ما يهمنى جداً فى الكلام وأقول إن هذا الدستور مهمة اللجنة ليست مراجعته وأقول نحذف أو نضيف كذا أريد دستوراً له منهج واضح وهوية واضحة حتى عندما يأخذ نظام رئاسى، برلمانى مختلط، تكون معالم هذا النظام واضحة أريد الحكم على دستور يكون دستوراً محترماً، دستور فى وسط الدساتير منضبطاً وله كيان واضح.

هذا الدستور ملئ بالانتقادات سواء المنهجية أو الهوية أو حتى مفهوم النظام الذى اعتنقه إذن أريد الخروج من هذه اللجنة المحترمة التى تضم قمماً، بدستور محترم وهذا يجعل إطارها وسلطتها فى التعديل ليست قاصرة على المراجعة مثل مجلس الدولة أنا أعطى له عقد يراجعه، لا، أنا أضع دستوراً هذا الدستور مهمة اللجنة أن تخرج دستوراً بالصورة التى تراه هى محترماً أو يناسب هذا الشعب، لا أقتصر على المراجعة وألتزم بمنهجه أنا أحكم على هذا المنهج وأقيمه، وأقول هنا عيب كذا وإذا كنا سنأخذ بهذا النظام يكون كذا أنت تأخذ بنظام المجلسين أنا أقترح الأنسب المجلس الواحد هذا الدور أعتقد هو دورنا.

وإذا كان دور اللجنة غير هذا، آسف، إدارة الفتوى محترمة وبالتالى نرسله لها ولا يأتى إلى هذه اللجنة وبالتالى تراجعه إدارة الفتوى.

هذا الدستور محل تقييم كامل من هذه اللجنة ومحل مراجعة كاملة بكافة محتوياته بما فيها منهجه وفلسفته والنظام الذى اتبعه أنا أقيمه، وأضعه فى ميزان التقييم وأقول لكى يكون كذا لابد أن يكون كذا حتى ولو نسف هذا الدستور وأعيد كتابة دستور جديد هذه رؤيتى.

فيما عدا هذا الدور أنا موافق على كل ما طرحه محمد بك وقلته سيادتك، لكن أنا أقول لسيادتك أنا لا أستطيع أن أتصور دور اللجنة غير هذا الدور، هذا الدستور محل تقييم من كافة نواحيه ومحل دراسة والتعديل يشمل كل شىء حتى المنهج.

السيد عضو اللجنة :

نريد ورقة بأرقام تليفوناتنا.

السيد عضو اللجنة :

قمنا بتحضير كتيب و٢٥ بالخلفية التاريخية من أول ملء الاستمارة.

السيد عضو اللجنة :

نقطة ثانية تهمنى وهى حين تعطى الكلمة لأحد الأعضاء لا يوجد تحديد لميعاد معين، إنما يسمع لآخر كلمة يجب أن يقولها لأنه إذا بقى عنده شيء قد يكون مفيداً لهذه اللجنة، لا توقيت لمدة وما عند عضو اللجنة يتاح له أن يقول كل ما عنده دون توقيت لميعاد.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

بالنسبة للنقطة الأولى، يا خيرى بك أنا آسف لأننى مقيد بالإعلان الدستورى وقرار تشكيل اللجنة.

السيد المستشار محمد خيرى:

التعديل كلمة تشمل كل شيء.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

اليوم، آسف لدى ٢٣٦ مادة فى الدستور، هناك جزء خاص بالمواد الانتقالية اليوم لو قلت إننى سأعدل ٢٠٠ مادة من الدستور سأكون بصدد وضع دستور جديد.

السيد المستشار محمد خيرى:

أنا لا أعدل ٢٠٠ مادة أنا أقول لسيادتك أننى سأعدل بما يجعل لهذا الدستور كيان ومنهج.

بداية نقول القرار للجنة وليس لمقرر اللجنة أو لخيرى أو لأحد، القرار للجنة هذا تصورى الذى أطرحه هل سنعمل ما يطرحه على بك أم سنعمل ما أقوله؟ نأخذ القرار وقرار التشكيل يتيح هذا، والإعلان الدستورى يتيح لى هذا، كلمة التعديل تشمل كل شيء.

أنا لن أنسفه ولكن أضبطه سأخرج دستوراً محترماً يا على بك هناك نصان فى هذا الدستور أحدهم يقول "رئيس الجمهورية يعين الموظفين المدنيين" وبعد ذلك بمادتين "يحدد القانون السلطة

المختصة بتعيين الموظفين المدنيين" بمعنى، أريد القول أن نوسع قليلاً مفهوم التعديل والإعلان يسمح بهذا.

لا أريد لهذه اللجنة أن ينسب إليها أنها أخرجت دستوراً معيباً وإلا سيكون ذلك عار على كل واحد جالس فى هذه اللجنة إذا كانت هذه هى النتيجة.

أريد أن يخرج دستوراً مثلما نقول دستور ٢٣ المحترم واللجنة التى وضعته هذه الذكرى وهذا فى تاريخ أى شخص منا.

أنا لن أكون مسئولاً أن يوضع فى تاريخى ولن يكون دورى هذا لو مثلما تقول سيادتك نراجعه نرسله للجنة الفتوى ولا داعى لهذه اللجنة ولذلك أنا أقول لسيادتك، هذه اللجنة والقرار لها ونتفق من الآن، القرار فيما يتعلق بهذا الدستور لهذه اللجنة وللأغلبية فى هذه اللجنة، ٥٠+١ من هذه اللجنة هو الذى يسرى وهو الذى يحكم وهو ما تساءل عنه هذه اللجنة أمام الشعب.

أنا لن أسأل عن هذه اللجنة أمام على بك أو أمام رئيس الجمهورية أنا سوف أساءل أمام الشعب ومادام الأمر كذلك سيكون قرار الـ٥٠+١ هو الذى يسرى.

ماذا تريدون أيها الإخوة؟ ما هو دور اللجنة.

إذا ما تقرر ذلك فيسرى لن يفرض أحد علينا طول فترة العمل هذا رأى أو اتجاه معين.

هذا هو ما أقبل أن أعمل على أساسه وما أقبل أن أساءل عنه أمام الناس والقرار لـ٥٠+١ ليس لى أنا وحدى.

السيد المستشار على عوض (المقرر) :

هذا ما قلته أننا نجتمع لمراجعة الدستور وتلقى مقترحات وتنظر بعد ذلك حجم التعديلات، نحن لا نصادر من البداية.

السيد المستشار محمد خيرى:

المبدأ من البداية.

السيد المستشار على عوض(المقرر):

يا خيرى بك نحن لسنا مختلفين اتفضل.

السيد عضو اللجنة :

سيادة المستشار على بك أنا متفق مع سيادتك فى موضوع الأمانة ومتفق مع سيادتك فى موضوع الإعلام طبعاً سيادتك تكون المتحدث الرسمى هذا لا جدال عليه.

بالنسبة للتعديلات والنقط التى أثرها خيرى بك.

نحن نتناول مواد الدستور بالتعديل فإذا كانت هناك بعض المواد هذه النقطة التى أريد التعليق عليها التى تحتاج إلى ضبط صياغة فما هو المانع أن نضبط صياغتها لكى تكون واضحة للناس ولكل المفسرين والناس التى تقرأ الدستور.

النقطة الهامة التى أحب أن أقولها وحضراتكم تتفقون معى نحن فى ظروف سياسية بالغة التعقيد، والدستور به ألغام معينة ولابد أن نتجاوز هذه المرحلة ونتعامل بشىء من المرونة مع السياسة لأنه فى الظروف الحالية سنصطدم بواقع موجود فى مصر حالياً.

لابد من الحرص على ألا نصطدم بأى تيار من التيارات الموجودة فى مصر، لابد أن نخرج دستوراً يتفق فيه مع المبادئ الدستورية المقررة، نتفق فيه مع أحلام وتطلعات الشعب المصرى، فى الوقت نفسه يراعى البيئة السياسية الموجودة والتى لا أريد وصفها والتيارات الموجودة فى مصر.

كلكم استمعتم وقرأتم الهجوم الذى بدأ من قبل أن نقوم بالعمل من تيار معين يقول هناك مواد معينة لا يجوز المساس بها، وهناك تيار آخر يقول نفس الكلام فلابد أن يكون ذلك كله أمامنا ونحن نعمل وشكراً.

السيد عضو اللجنة :

بعض المواد من حق اللجنة أن تلغى أو تعدل أو تضيف، والتعديل كما يشمل مادة واثنين أو ثلاث ممكن أن يشمل المواد كلها هذا هو المفهوم للمراجعة.

أقترح للعمل، الدستور به مقومات أساسية، سلطات عامة، أحكام انتقالية على هذا الحجم نقسم فرق للعمل تتلقى الاقتراحات وتعيد النظر فى هذه المواد لأن الوقت أعتقد غير كاف ومحدود ومواد الدستور حتى لو قلنا ٢١٥، ٢٢٠، على ٣٠ يوماً يمكن ٧ مواد كثيرة جداً.

بالنسبة للإعلام أثنى على الرأى أن تكون سيادتك المتحدث الرسمى لأن أى عمل مهما كان سيفسده الإعلام أياً كانت الأمور، أتمنى أن يكون عمل اللجنة بعيداً عن الإعلام، حضرتك تتصدى لما يعرض من الإعلام ويحاط بالسرية التامة.

هذه هى المقترحات وننتظر باقى رأى الزملاء الأفاضل وما تقترحونه لكى نتفق على خطة العمل.

السيد عضو اللجنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم كل عام وأنتم جميعاً بخير.

تحقيقاً لمهمة هذه اللجنة مهمة غاية فى الصعوبة فيما يتعلق بالناحية السياسية.

الناحية القانونية ممكن تكون سهلة جداً على اللجنة، إنما من الناحية السياسية فيما يتعلق بالمواءمات السياسية والضغوط الموجودة فى الشارع والأحزاب على هذه اللجنة.

اتفق مع السادة الزملاء فيما يتعلق بالإعلام، فيما يتعلق بالأمانة العامة وفيما يتعلق أيضاً باقتراح التعديلات إذا رجعنا لنص المادة ٢٨ فهو نص على "اقتراح التعديلات" هذه التعديلات لم يحدد مادة أو أكثر وبالتالى الأمر مفتوح للجنة وهناك من النصوص الثابتة عالمياً وهى ثابتة ومستقرة لا نقترب منها. إنما سنقرأ كل النصوص وبالتالى هذا أمر موكول للجنة.

النقطة الأساسية التى أريد التركيز عليها كيفية العمل داخل اللجنة، لدينا دستور مثلما قال الأستاذ سامى والدكتور على له مقومات، الدولة، مقومات أساسية، الحقوق والحريات، السلطة التشريعية.. إلى آخره.

يجب أن نقسم العمل إلى مجموعات مثلاً اليوم نطرح الدولة، نبدأ نقترح التعديلات، السادة الزملاء كلهم ونبدأ مناقشة هذه التعديلات ونستقر على صياغة مادة مادة فيما يتعلق بالجزء المطروح للنقاش.

الجزء الثانى فيما يتعلق بتوقيت عمل اللجنة، التوقيت...نهاراً أو ليلاً والوقت وبالتالى يجب أن نحدد وقتاً معيناً، ممكن عن نفسى وأنا واهب نفسى الـ٣٠ يوماً لو قلتم أن نظل هنا فى خيمة أنا موافق لابد أن يكون عندنا علم بموعد حضورنا الساعة كذا وننصرف الساعة كذا لأننا فى شهر رمضان ويوجد موعد للإفطار، أنا الوحيد من خارج القاهرة وأحضر من الزقازيق وبالتالى إذا كان هناك عمل ليلاً سأرتب نفسى على هذا الأساس وعلى أساس الإقامة.

السيد عضو اللجنة :

كل سنة وحضراتكم طيبون.

أنا أرى بداية أن هناك خلافاً من وجهة نظرى غير جوهرى فيما يتعلق بأننا هل سنعدل بعض المواد أم سنضع دستوراً جديد؟

الحقيقة نحن لو عدلنا المواد الحاكمة فى أى دستور هذا يؤدى إلى وضع دستور جديد حتى لو ظلت اللافتة هى لافتة ٢٠١٢، لو غيرت فى هذا الدستور وقمت بعمل نظام برلمانى، على سبيل المثال، هذا يعنى وضع دستور جديد ببساطة فلننطلق ونحن مطلقو الأيدى وسنرى فى النهاية إذا كنا سنصل إلى مجرد تعديل جزئى أو وضع دستور جديد.

لا ينبغى من البداية أن نضع حدوداً على حركتنا خصوصاً وأن هذا الكلام سيذهب إلى لجنة أخرى إنما سيكون موقفنا إذا أتت اللجنة الأخرى وقالت إن ما حدث من اللجنة الأولى كان قاصراً وكان عليهم أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك ويعدلون كذا أو كذا أو كذا ولاقى هذا استجابة فى الشارع السياسى هذه واحدة.

الشىء الآخر والذى من الممكن أن يرتبط بهذا هو أننى أيضاً لا أريد أن أنطلق من أفكار مجردة بمعنى هذا العمل تم وكان فيه مجهود وهو دستور ٢٠١٢ به إيجابيات وبه سلبيات فأتمنى أن تكون

الأعمال التحضيرية تحت بصرنا حتى نستطيع أن نعرف كيف وصل من قبلنا إلى هذه النتيجة؟ ربما نوافق لو اطلعنا على المناقشات لكن بدون المناقشات قد يعنى أن أسرح فى الخيال بعيداً عن أرض الواقع.

الأمر الثالث، أنا لا أعرف هل مهمتنا أننا نعمل مواءمة سياسية فى لجنة سميت بلجنة فنية؟ نحن نتحدث عن لجنة فنية، المواءمة السياسية لا أرى لها موضعاً الآن، ربما فى لحظة أخرى، ربما فى نهاية العمل ربما إذا اشتركنا مع اللجنة الثانية، هذا ما أريد أن أعرف رأى حضرتك ورأى الزملاء ما هى علاقتنا باللجنة الأخرى، إذا عملنا عملا ما وبذلنا فيه مجهوداً ضخماً وجباراً وهذا هو المتوقع من هذه القمم ولست منهم، ماذا سيكون وضع هذا العمل إذا قيل نحن لا نوافق على كل هذا وسنبدأ من الصفر؟ لدينا من الوقت أكثر من الوقت الذى كان لديهم وبالتالى نحن سنبدأ من منطلق آخر وعكس تماماً.

الأمر الأخير حتى لا أطيل على حضراتكم، هو أتمنى تحديد عدد الجلسات الآن التى ستعقد ونقسم عليها العمل على حسب أبواب الدستور، إذا كان هناك باب أو فصل مواده متعددة ومتضخمة فلنقسمها على جلستين إذا كانت هناك جلسة مسائية أتمنى أن تكون عدد الجلسات معروفة من الآن لكى نقوم بتوزيع عملنا ويكون ما سيناقش فى الجلسة القادمة معروفاً من الآن لكى اطلع على الدساتير المقارنة واقرأ المحاضر التى ستتاح لنا فيما يتعلق بأعمال زملائنا الذين سبقونا وشكراً.

السيد عضو اللجنة :

كل عام وحضراتكم بخير.

فى هذه اللجنة التحضيرية لأعمال اللجنة منذ أن اتصل بى سيادة المستشار وأخبرنى بصدور القرار وأن الاجتماع اليوم كتبت بعض النقاط فوراً حتى نستطيع أن نعمل على أساسها.

أولاً، اتفق مع الزملاء كلهم، موضوع سرية عمل اللجنة المدة الخاصة بنا شهر لو حصل إفشاء لعمل اللجنة لا تكفى سنة انتهينا من مادتين، ثلاث، فصلاً، باباً، فرعاً سنجدهم فى الخارج كلام إلى آخره وسنضطر إلى الرد عليهم لا يكفى لهذا الوضع سنة، سرية عمل اللجنة أيضاً أؤيد فكرة ترشيح متحدث إعلامى واحد فقط ويتحدث فى موضوعات عامة مثلما ذكر سيادة المستشار ، اللجنة عملت أو لم تعمل لكن ماذا عملت؟ لا.

ما هو نطاق التعديل؟

نحن أساساً محكمون بقرار، سلطتنا محكومة بقرار، "تعديل"، أو "ما تراه" ما هو نطاق التعديل، أعتقد بأن التعديل قد يكون تعديلاً جزئياً وقد يكون تعديلاً كلياً فلا نصعب على أنفسنا.

من الممكن أن يكون هذا التعديل يعدل الدستور كله.

كلمة التعديل لا تقيدنى، لأن التعديل قد يكون جزئياً أو كلياً سيشمل كل المواد لا سيما وأن القرار نص على "أو ما تراه اللجنة" وبالتالى سيكون ذلك من باب ما تراه اللجنة أن أقوم بهذا التعديل. أعتقد أن الأمر مطروح لحضراتكم، اللجنة أن كل واحد منا وطبيعى وكلها خبرات وقامات قانونية نحدد ما هى المواد المراد تعديلها؟ كل شخص من وجهة نظره وعندما نجتمع الاجتماع القادم نتبادل هذه الأوراق وسنستقر على ما هى المواد المطلوب تعديلها وبالتالى سيكون باتفاق كل منا طبيعى فى وقت قصير جداً أن نحدد المواد المراد تعديلها.

ويكون من الأفضل لو وضع التعديل المطلوب من وجهة نظره وبالتالى هذا يخدم اللجنة.

الدستور للأسف معيب، كله متناقضات، مرة يتحدث عن سيادة الشعب ونصوص تتحدث عن سيادة الأمة، فلابد من توحيد الفلسفة، فلسفة الدستور على ماذا يقوم؟ ومواد أخرى تتحدث عن سيادة المجتمع وهذا شىء جديد، فلابد أن نحدد الفلسفة التى نقوم بالعمل بناء عليها لكى يكون دستوراً متناسقاً، ليس مثلما نقول الآن دستور ٢٠١٢ به تناقض مادة كذا ومادة كذا تتحدث عن كذا، والمادة كذا والمادة كذا تتحدث عن كذا وهذا تناقض.

أريد توحيد الفلسفة التى نقوم بالعمل عليها لأن كل شىء من ذلك له أحكامه.

وجهة نظرى الدستور هو عبارة عن قواعد كلية عامة، لا أدخل فى تفاصيل، هذه التفاصيل أتركها للقانون، نحن دورنا أن نضع قواعد كلية عامة نحكم المجتمع لفترة من الزمن لو تطرقت إلى تفصيلات اليوم التالى لنشر الدستور سيكون هناك تعديل فلابد أن يكون فكرنا كله فى أن نضع قواعد وكليات عامة لكن أتحدث مثلاً عن الوقف فى الدستور، الوظائف.. هناك قوانين وهناك قانون ممارسة الحقوق السياسية، وقانون تنظيم الأحزاب وهذا هو دورها، وليس دور الدستور.

أنا أرسم له الخطوط والسياسة العامة والمبادئ العامة التى يسير عليها المشروع، لكن لا أقول للمشرع أدخل فى التفاصيل، السن، وتخرجه من دراسة كذا، لا هذا لن يكون دور الدستور، الدستور لابد أن يشمل قواعد كليات عامة.

لابد أن نتفق أيضاً بداية ونحن قلنا تعديلاً كلياً وتعديلاً جزئياً، ونحن نقوم بعملنا هل سنعمل بمجلس واحد أم مجلسين؟ لابد من الاتفاق على هذا الكلام بداية، لكى لا نقوم بالعمل ونجد بعض المواد ستصطدم بما قلناه قبل ذلك وبالتالى يكون عملنا عمل ممنهج.

مثلما قال سيادة المستشار، نضع منهجية وأهداف أمامنا، تكون علامات ونعمل عليها للتعديل.

أيضاً نحدد النظام، نظام الحكم، هل هو نظام برلمانى، أم رئاسى، أو مختلط؟ لأن كل نظام له أحكامه إذا لم نضع ذلك سنجد أنفسنا نتوه.

أعتقد أن هذه نقاط نفكر فيها ونتفق عليها لكى نقوم بالعمل عليها كلنا لا شك موضوع الدستور هو مهمة وطنية خالصة لوجه الله، لهذا الشعب ولهذا الوطن الذى نشأنا فيه وعلى ترابه وأكلنا من خياراته نريد أن نضع دستوراً وعليه اسمنا نحترمه والناس تحترمه مثلما يحترمون دستور ١٩٢٣ وقالوا الدكتور عبدالرحمن كان عضواً فى اللجنة وليس العكس وأشكركم.

السيد عضو اللجنة :

كل عام وأنتم بخير، فرصة متميزة لى أن أكون فى وسط هذه الكوكبة العظيمة وبالقطع سيادة الرئيس، كم كنت سعيداً بالتكليف سواء من قبل المجلس الأعلى للجامعات بترشيحى أو من قبل مؤسسة الرئاسة، لكن فى ذات الوقت كان ينتابنى قدر من القلق لعظم المسئولية ولعلى من المؤمنين بأن الأوطان تسبق كل شىء فى حياة البشر.

لذلك أنا عكفت على مراجعة المادة ٢٨ والمادتين ٣، ٤ من قرار التشكيل وجدت أن هذه المجموعة من المواد إنما تلقى على عاتق اللجنة تكليفا بإجراء تعديلات على دستور ٢٠١٢ المعطل، والتعديل فقها يحمل التغيير ويحمل الحذف ويحمل الإضافة لذلك من يكون قد قرأ دستور ٢٠١٢ والمؤكد أن كل من على هذه المائدة قرأه، المؤكد لديه أنه يكتشف تناقضاً فى الفلسفة وتعارضاً بين المواد واختلافاً فى الصياغات مما يربك المشهد القانونى بشكل كامل.

لذلك أنا فى تصورى انطلاقاً من قاعدة أن المطلق يترك على اطلاقه طالما لم يرد ما يخصصه أو يقيده، ونحن مطالبون باقتراح تعديلات فأنا أرى أننا يترك لنا كامل الحرية فى إدخال ما نراه من تعديلات ولا بأس ولا خشية من المواعيد، لأن دستور فرنسا بعد تعديلات ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ أصبح ٨٩ مادة ودستور أمريكا ٦ مواد ٢٦ تعديلاً ، فيمكن طبعاً اختزال الـ٢٣٦ مادة ونسيطر على الوقت هذه واحدة.

قرار التشكيل والتكليف تضمن أن اللجنة ستتلقى مقترحات، معنى هذا أنها تتلقى مقترحات وأضاف أنها تطلب أيضاً مقترحات من جهات، وبالتالى سيكون عندنا زمرة غفيرة جداً جداً من المقترحات أحسب أنها ستمس مواد من ١ إلى ٢٣٦ بل وأنا كغيرى أميل إلى أن الديباجة تثير قضية القيمة القانونية، خاصة أن لها بعضاً من الأحكام الموضوعية هذه واحدة.

أما فيما يتعلق بآلية العمل فأنا أميل إلى أن مثلما قال الزملاء الأفاضل ومعالى المستشار تفضل لطرح فكرة ما يزيد على النصف فى أخذ القرار، إنما أنا أميل فى مثل هذه الجلسات إلى أن يثبت الرأى المخالف، للتاريخ، القرار يؤخذ ولكن يثبت الرأى المخالف.

قضية الإعلام، يقينا متفق مع كل ما قيل فى شأنها، النظام وآلية العمل، هذه بحاجة إلى تحديد، هل سيتم تشكيل لجان نوعية كل اثنين أو ثلاثة سيأخذون موضوعاً، باباً، ويكون عليهم مراجعات ثم تطرح فى جلسة عامة وهى لجنة العشرة لإجراء المناقشة الكاملة، أم الكل سيعمل فى الـ٢٣٦ مادة؟ هذا أمر بحاجة إلى تحديد وأشكر سيادتك والسادة الأفاضل.

السيد المستشار مجدى العجاتى:

أنا متفق مع سيادة المستشار ندا فى الفلسفة التى سنعمل بها، الآن أى تشريع أو دستور له فلسفة يقوم عليها، نحن طبعاً راجعنا الدستور وأنا قمت بعمل بيان مقارن بين دستور ١٩٧١ ودستور ٢٠١٢ طبعاً هو أسرف فى التفاصيل التى ليس لها أى مبرر حتى ونحن كرجال قانون من العيب أن نقر هذا.

ما هو معنى الرياضة حق لكل مواطن، هل أنا احتاج إلى نص فى الدستور لكى أقوم بعمل شىء لست فى حاجة إلى هذا.

يقول الجهاز المركزى يقوم، هل أنا محتاج ، مثلما تفضل سيادة الدكتور هناك مجال محجوز فى القانون ومجال فى الدستور.

طبعاً ٧١ كان كبيراً لكن ليس بهذا الشكل هذا أول شيء.

أنا أميل طبعاً إلى الدستور المختصر، نضع المبادئ العامة، الحريات العامة، نظام الحكم، السلطة التشريعية هذه هى المبادئ الأساسية التى لابد أن يتناولها الدستور ويترك المجال بعد ذلك للقانون مثلما تعلمنا كلنا ونعمل بهذا.

أرى أيضاً فى العمل هنا، صعب أن أضع نفسى فى مجال كلمة تعديل، أولاً تعديل، مثلا فى المنتج النهائى هل سنقول المادة الأولى تحذف المواد كذا وكذا وكذا؟ المادة الثانية تستبدل المادة كذا بالمادة كذا؟ هذا هو مفهوم التعديل الذى تعلمناه فى قسم التشريع، لكى أعدل أقول تحذف المادة كذا والمادة كذا.

هل أستفتى الشعب على هذا؟ أستفتى الشعب، وأقول له أنا حذفت هذه، وهذه قمت بتعديل صياغتها وهذه أضفتها، صعب كلمة تعديل أعتقد مع تقديرى لصياغة الإعلان الدستورى أراها جامدة ولن تقيد اللجنة، اللجنة منوط بها مثلما قال الزملاء، هذا تاريخ وكلنا كوكبة، لن ينسب إلينا أننا قمنا بعمل ونلقى اللوم عليه بعد ذلك.

نحن نقرر من الآن أننا مطلقون فى سلطتنا أن نضع دستوراً يليق بهذه البلاد، ويليق بتشكيل هذه اللجنة الموقرة.

ما هو اسم المنتج النهائى؟ مشروع تعديل دستور ٢٠١٢؟، المادة الأولى تلغى المواد رقم كذا وكذا، المادة الثانية تستبدل المادة كذا وكذا، هذا هو مفهوم التعديل الذى تعلمناه.

غير وارد أن يكون تعديلاً، ما أراه منتجاً وطالما سنقول منتجاً جديداً تكون اللجنة تتفضل وتعمل فكرها أولاً التناقض الكثير والعيوب فى هذا الدستور نفرغ منه ما هو معنى الجهاز المركزى؟ هل لو أغفلت أن الجهاز المركزى يراقب حسابات الدولة أهذا مانع للمشرع أن ينظم، الرياضة، الأزهر، حماية الطفولة والأمومة.

أهم شيء عندنا فى الدستور مثلما تعلمنا من حضراتكم أن يكون هناك باب الحقوق والحريات العامة وأعتقد أن دستور ٢٠١٢ نقل كثيراً من دستور ١٩٧١ والصياغة لا تهمنى المهم المعنى، عندما أقبض على واحد وحقوق الإنسان والحريات.

كل باب الحقوق والحريات العامة لا يوجد فيها فصال، وأعتقد أننا لابد أن نبدأ بها مثلما كتبنا قبل ذلك فى أحكامنا أن هذه الحقوق كلها لا تقبل وقفاً ولا تعليقاً ولا شيئاً من هذا القبيل.

أقترح على حضراتكم أن نبدأ بالمسائل الأساسية، وهى الحقوق والحريات العامة، ثم بعد ذلك نتطرق إلى نظام الحكم ونرى هل هو نظام حكم رئاسى، نيابى، مختلط، بعد ذلك السلطة التشريعية وبذلك نكون قد وضعنا الأساس والعمود الفقرى للدستور إنما باقى الحواشى الأخرى لا أرى لها أية قيمة والأمر مفوض لحضراتكم.

نقطة أخيرة، أريد الحديث فيها بعد إذن حضراتكم أنا شخصياً حريص على أن تنتهى قبل ٣٠ يوماً، أنا حتى مرتبط برحلة علاجية ولكنى سأقوم بإلغائها، إنما بالرغم من ذلك أرى أن الـ٣٠ يوماً هو ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه أى بطلان، ولكن نحن حريصون أيضاً على أن تنتهى ولكن هو فى النهاية ميعاد تنظيمى وشكراً جزيلاً وبالتوفيق إن شاء الله.

السيد عضو اللجنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا آخر شخص يتحدث والزملاء كلهم أعتقد أنهم تناولوا كل الأمور التى تدور فى تفكيرى ولكن أحب التأكيد على شيء.

أولاً، لابد أن سيادتك تحدد المدة التى تتلقى فيها اللجنة المقترحات من الناس لأننا قبل أن نعمل لابد أن هذه المقترحات تكون تحت نظرنا وأرجو أن المدة لا تكون طويلة لكى تكون الفترة المتاحة للجنة للعمل تكون مقبولة.

الشيء الثانى، كلمة تعديل أتفق مع الزملاء، أن كلمة تعديل لا تقف فقط عند حد التعديل الجزئى، التعديل تشمل التعديل الجزئى والتعديل الكلى لا أقصرها على تعديل بعض النصوص دون البعض الآخر.

هناك نقطة مهمة، بعض النصوص الواردة فى دستور ٢٠١٢ أعتقد أن الاقتراب منها فى الوقت الحالى للظروف السياسية الموجودة أعتقد أن ذلك غير ملائم ويتعين علينا حسم هذا الموضوع بداية من الأول وطبعاً تعرفون أننى أقصد المواد الخاصة بالشرعية.

لابد من حسم هذه الأمور ابتداء لأن هذه المواد يقوم عليها الدستور فى أشياء كثيرة الأزهر والمادة ٢١٩ وغيره فلابد من تحديد كيف نسير فى هذا الموضوع ولابد أن أراعى البيئة السياسية الموجودة اليوم وقد تأثر لو قلنا تلغى هذا الكلام على المجتمع فلابد من النظر إلى هذه الأمور بحذر شديد للظروف الحالية ونحن لا نريد نفقد بعضا من المؤيدين للأوضاع الجديدة.

دستور ٢٠١٢ مطول بشكل غير معقول، ما هو المانع أن نقصره مثلما قال مجدى بك والزملاء على النقاط الأساسية... الحقوق والحريات، نظام الحكم أشياء مبسطة مثلاً يقول "الكرامة حق للإنسان" ما معنى ذلك، هل هذا نص دستورى ؟ كلام غير معقول، هذا بصفة عامة ومبدئية.

أرجو من سيادتك بالنسبة للأمانة الفنية أن نحسم هذا الموضوع اليوم ونضيف بعض الزملاء لأننا سوف نحتاج إليهم فعلاً، ونحن عندنا ثلاثة زملاء من مجالس الدولة جاهزون ولهم خبرة وعملوا فى هذا الكلام قبل ذلك، سواء أثناء الجمعية التأسيسية الماضية وما قبلها هؤلاء كانوا ضد هذا الخط ويمكن أنهم انسحبوا منها.

السيد عضو اللجنة :

لا تقيد الأمانة الفنية بعدد سيادة الرئيس.

السيد عضو اللجنة :

لا أقيدها بعدد، وسيادتك نحدد الأوقات التى سنعقد فيها اجتماعات لكى يرتب كل منا ظروفه طبقاً لأموره ومشاكله الخاصة، وبالتالى نكون على علم بالمواعيد التى سنجتمع فيها وشكراً جزيلاً وكل عام وأنتم بخير.

السيد المستشار على عوض (المقرر) :

سأبدأ من النهاية وما قاله عصام بك، النصوص ومدى مواءمتها من الناحية السياسية، من أجل ذلك نحن نقول سرية عمل اللجنة، لأنى لن أخرج بأى بيان عن أى نصوص تم الاتفاق عليها إلا بعد أن

نصل للمنتج النهائى الذى سنصل إليه وهذا أنا حريص عليه وبالتالى سواء بدأنا بهذه النصوص أو تركناها للنهاية هذه مسألة متروكة لنظام العمل إنما فى النهاية ما أتعمد به من جانبى أرجو أن تكون هناك سرية مطلقة لعمل اللجنة لكى لا تفتح علينا باباً أننا فعلاً بدأنا العدول عن أسلوب أو اتجاه معين ومن أجل ذلك.....

وهذا ما أرجوه لنا كلنا أى تعديل فى المواد سواء فيها مواءمات سياسية أو غير سياسية إن شاء الله لن تظهر للنور إلا بعد الانتهاء من صياغتها فى مشروع نهائى من قبل اللجنة.

بالنسبة لفتحى بك، الأعمال التحضيرية لدستور ٢٠١٣ المستشار فرج بك الدرى وعدنا أنها ستكون موجودة تحت نظر اللجنة.

السيد المستشار فرج الدرى (أمين عام مجلس الشورى) :

ابتداء أعتبر أن هذا وسام على صدر كل العاملين بالأمانة العامة لمجلس الشورى أن يتفضل السيد الرئيس يحدد اجتماع اللجنة الموقرة فى مقر مجلس الشورى أنا أنقل كل الاحترام والتقدير والشكر والعرفان يا فندم.

الجانب الآخر، الأمانة العامة للمجلس هنا بكل مقوماتها تحت أمر اللجنة، وبالصدفة نحن الآن لا توجد لدينا جلسات فى المجلس، المجلس منحل نحن قبل ذلك كنا نعمل فى الجمعية التأسيسية القديمة وكنا نعمل بالتوازى مع اجتماعات مجلس الشورى والحمد لله أعتقد أن الأمانة الفنية والعاملين فى المجلس هنا أدوا بقدر الإمكان حسب ما ورد إلينا من رئيس الجمعية تقديراً لأداء إخواننا الذين عملوا فى الجمعية.

الجانب الثالث، سيادة الرئيس ما يتم توزيعه على حضراتكم فى هذه الحقيبة الآن، نسخة ورقية من دساتير مصر من ١٩٢٣ –١٩٧١، ونسخة ورقية من دستور ٢٠١٢، ونسخة إلكترونية من دساتير عربية سواء باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية لدول أخرى.

الإعلانات الدستورية الصادرة فى ٢٠١٢ والأخيرة فى ٥ يوليو الخاص بحل مجلس الشورى وقانون مجلس الشورى ومجلس الشعب والحقوق السياسية.

المهم هنا أيضاً، لائحة العمل الداخلى للجمعية التأسيسية التى وضعت من قبل ذلك، وقانون ٧٩ الخاص بمعايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية تحت نظر حضراتكم وتوجد نسخة إلكترونية من أعمال اللجنة العامة للجمعية التأسيسية للدستور الخاص بـ٢٠١٢ نسخة كاملة إلكترونية وهناك نسخة ورقية موجودة ورقية ستكون موجودة هنا تحت نظر أى من حضراتكم يحب أن تتفضل بالنظر فيها، الدكتور وجدى لو تسمحوا لى أعرفكم به، هو مساعد الأمين العام لشئون المعلومات ورئيس مركز المعلومات وقد بدأ حياته حتى وصل إلى منصب وكيل فى جهاز المخابرات العامة ومن الشخصيات التى نعتمد عليهم اعتماداً كلياً فى السرية الكاملة وفى العمل الذى قطعاً حضراتكم ستلمسونه.

الشيء الثانى سيادة الرئيس، نحن سنخصص موقعاً إلكترونياً للجنة لتلقى الطلبات.

الشيء التالى، اللجنة السابقة أو الجمعية السابقة كانت مشكلة من ٥ لجان فرعية حسب أبواب الدستور : لجنة المقومات الأساسية، لجنة الحقوق والحريات، لجنة نظام الحكم، لجنة الأجهزة الرقابية، لجنة الاقتراحات والحوارات والاتصالات إذا رغبتم اللجنة الموقرة ترى أن تقسم أعضاء اللجنة الموقرين على هذه اللجان الفرعية.

المكان، وسوف أتحدث مرة أخرى عن المكان، ممكن هنا كل لجنة من اللجان الفرعية التى ستستقرون عليها حضراتكم يكون لها مكان مخصص، لدينا هنا قاعات أو مكاتب خاصة يمكن لكل لجنة فرعية يكون لها مكان.

الأمانة العامة للمجلس ليلاً ونهاراً فى أى وقت صباحاً مساءً فى أى وقت ستجدون حضراتكم كل الدعم.

ستجدون سيادة الرئيس عملية السرية مكفولة تماماً تماماً وبعد إذن سيادتك نحن فقط نسجل للتاريخ وشرائط التسجيل ستكون عند سيادتك، ونحن سنحتفظ بها إذا رغبتم نقوم بتفريغها وشكراً لحضراتكم.

السيد المستشار محمد خيرى:

ما يهمنى شىء هو أن يكون للجنة مضابط، لماذا؟ لأن عملنا ستستعين به لجنة أخرى ولا نقول مثلاً خيرى قال كذا، ما هو سنده وبالتالى بدلاً من سؤالى يقرأ المضابط، والمضابط تكون مطبوعة وهذا ما يهمنى.

السيد المستشار على عوض (المقرر) :

اسمحوا لى، الإعلان الدستورى لم يحدد علاقة لجنة الخبراء بلجنة الخمسين، الحقيقة أنا تطوعت وأرجو أن تسامحونى فيها وقلت إن العمل لابد أن يكون متكاملاً بمعنى أن لجنة الخبراء ستكون مستمرة مع لجنة الخمسين وستكون هناك أعمال تحضيرية لكل المشروع الذى نقوم به على أساس أن يكون تحت نظر لجنة الخمسين وهذا ما أشار إليه خيرى بك، لأننى قلت إنه لابد أن يكون هناك تكامل فى هذه العملية لكى نصل فى النهاية لمنتج يتم طرحه للاستفتاء.

وذلك لكى لا أقوم أنا بعمل جهد هنا وبذلت بخبراتى ووصلت إلى نتيجة معينة ويذهب إلى لجنة الخمسين تبدأ من أول نقطة، وهى حتى لو أرادت أن تعرف لماذا عدلت لابد أن يكون لديها معلومة أننى قمت بتعديل هذه المادة من أجل كذا ويكون عندها مبررات التعديل لا ترجع هى وتحاول أن نقوم بذلك.

وهم مع تقديرى لهم وإن كان طبعاً إن شاء الله سيكون من بينهم خبراء قانونيون ودستوريون إلا أنه ممكن أن تكون هناك أفكار ورؤى سياسية يريد إقحامها على الدستور.

ومن أجل ذلك أرى أن يكون هناك تكامل بين اللجنتين بحيث أن يكون عملنا إن شاء الله يكون مستمراً مع لجنة الخمسين على أساس أننا نكون موجودين ونشرح لماذا قمنا بتعديلات معينة لكى نصل فى النهاية إلى توافق كامل فى هذا العمل.

فأنا تطوعت فى هذا وأرجو أنكم إذا كان لكم اعتراض على ذلك أنا تحت أمركم.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

ذلك اسمحوا لى أنها تكون فى قرار تشكيل لجنة الخمسين لأننا بالنسبة للجنة الخمسين، طبعاً اللجنة هى التى ستضع قواعد عملها، لجنة الخمسين حسب حكم الدستورية المفروض اللجنة التأسيسية

هى التى تضع قواعد عملها، إنما إن شاء الله سأعرض على سيادة الرئيس أننا نكون حريصين أننا نحن نصدر...

المشكلة كلها الآن فى اختيار المعايير التى يتم على أساسها اختيار لجنة الخمسين وهذه المعايير تتم عن طريق المستشارين الموجودين نفكر فيها حالياً بحيث نصل إلى قرار.

هناك كثيرون يقولون أن الـ ٥٠ عددا قليلا، أين أطياف المجتمع كلها ولا ١٠٠ أو ٢٠٠ لكن كان الهدف من تحديد هذا العدد هو أن المسألة لا تتوه منا لذلك إن شاء الله سأعرض على سيادة الرئيس أن يكون هناك نص أن لجنة الخبراء تستمر فى عملها مع لجنة الخمسين لكى نصل فى النهاية إلى الهدف الذى نرجوه وإن شاء الله نحرص عليها بإذن الله.

السيد عضو اللجنة :

بالنسبة للجنة الخمسين هى التى تقوم بإعداد المشروع النهائى، وهذه عملية صعبة جداً، يجب أن يعرض المشروع الذى سننتهى إليه على لجنة الخمسين ونتداول ونتناقش ونقترح ثم يعاد إلى هذه اللجنة لتصدر المشروع النهائى الذى سيعرض على الشعب.

النص يقول فى الفقرة الثانية "ويتعين أن تنتهى اللجنة من إعداد المشروع المقدم للتعديلات خلال ٦٠ يوماً" هذه سيكون فيها إشكالية بالنسبة لهذه اللجنة المكلفة أصلاً بوضع جسم الدستور.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

نحن بعد لجنة الخمسين، لأن فيه مشكلة الحوار المجتمعى والذى هو دائماً نحرص عليه أن لجنة الخمسين وهى تعمل تبدأ فى استطلاع آراء النقابات والمنظمات.

إنما فى النهاية عندما نصل إلى تجميع كل المقترحات أن لجنة الخبراء إذا أريد نضم إليها لجنة صياغة من الخمسين للخبراء، قانونيين أيضاً بحيث فى النهاية الذى سيعد المشروع النهائى هى لجنتكم الموقرة وإذا أضيف لها عنصر أو أكثر منبثق من لجنة الخمسين لإعداد الصياغة النهائية.

هذه أيضاً أفكار إنما إن شاء الله كلها ستصب فى القرار الصادر بتشكيل لجنة الخمسين.

السيد عضو اللجنة :

النقاط التى تحدثت فيها سيادتك ومعالى الدكتور أنه لابد بعد انتهاء لجنة الخمسين من عملها قطعاً وبالتأكيد سيكون ثلاثة أرباع هذا العمل الذى أعتبره سيكون عملاً شعبياً أو سياسياً أو نقابياً سيكون مشوها فلابد أن هذا العمل وهذا المنتج لابد أن يعود للجنة مرة أخرى لكى نقوم بضبطه وإلا سيخرج بهذا الشكل مثل دستور ٢٠١٢ كل نقابة تريد وضع ميزة لها، الهيئة تريد وضع ميزة لها، كل شخص يريد أن ينص عليه فى الدستور وهذا لن يكون دستوراً وشكراً.

السيد المستشار مجدى العجاتى:

بعد إذنك، أمس كنت أتحدث مع سيادة المستشار أمين المهدى كان سيقترح على حضرتك وعلى الرئيس أن فى المنتج النهائى كصياغة يرسل إلى قسم التشريع بمجلس الدولة لضبط الصياغة، المنتج النهائى لكى نحسم طبعاً اللفظ همزة، نبرة.

كان اقتراح منه، حتى الآن أنا لا أعرف السياسة كيف سنتعامل معها؟ سنبدأ مثل ما اقترح ناجى بك والسادة الأفاضل هناك أشياء لا خلاف عليها مثلاً سننتهى منها فوراً، الحقوق والحريات بحيث يقتصر عملنا على المسائل التى ستكون خلافية ، مجلس الشورى، مجلس الشعب كفاية، مجلس نواب كفاية.

الشىء الذى أرى أنه مهم جداً لكى لا نعطل أنفسنا نحن سننتهى من الأشياء التى لا خلاف عليها وتذهب على الفور إلى الأمانة الفنية لن أجلس أنا مع سيادتك ونصيغ ونضع ذلك ونحذف ذلك، لا.

نحن سنضع الفكر بعد إذن سيادتك ونرسله للأمانة الفنية وطبعاً على بك سيحسم اختيارهم سواء من الدستورية، من مجلس الدولة، من قسم التشريع بحيث أناس متخصصة فى هذا العمل وهذا هو عمل الصياغة.

نحن سننهى المادة وهو يصوغها والجلسة التالية يعرضها علينا ما تم صياغته لإقراره، وأعتقد ذلك لكى ننجز وبذلك لكى نعرف كيف نعمل هناك أشياء مثلما قلت لا توجد عليها خلافات والدستور الخاص بـ٢٠١٢ نقلها من ١٩٧١ والإضافات البسيطة.

إنما المبادئ الأساسية، الحقوق والحريات العامة ننتهى منها بعد ذلك ندخل إلى نظام الحكم بعد ذلك السلطة التشريعية، السلطة القضائية سهلة من وجهة نظرى.

فى السلطة القضائية نعود إلى دستور ١٩٧١، كل ما حدث فى دستور ٢٠١٢ كان يقصد هدم هذه السلطة يكفى جداً أن نجد النصوص الخاصة بـ١٩٧١ بالنسبة للدستورية والقضاء العادى وذلك لن يأخذ منا نصف ساعة، هم أرهقوا أنفسهم فى هذه السلطة حتى ينتقموا منها وشكراً.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

لو أذنتم لى مجدى بك بدأ فى تحديد آلية العمل وهذا متروك طبعاً لحضراتكم تحددونها أنا عندى آلية العمل وتوقيتات العمل مثلما اقترح بعض الزملاء وهذه أيضاً مطروحة لكى نأخذ فيها قراراً إن شاء الله بالنسبة للتوقيتات، متى ستكون الجلسات إنما بالنسبة لجدول الأعمال الأمانة الفنية إن شاء الله ستعدها فى ضوء ما نتفق عليه اليوم إن شاء الله.

طبعاً بالنسبة للهيئات القضائية عندى مثلما تفضلت سيادتك، السلطة القضائية فى دستور ١٩٧١ الحقيقة وهذا ما كنا نطالب به وأنا يمكن لى الحظ أننى حضرت فى هذه القاعة فى اللجنة التأسيسية شكلوا لجان لمراجعة تشريعات السلطة القضائية والهيئات القضائية وجئت أنا ممثلاً عن المحكمة الدستورية وقلت لهم أنا لا أريد أكثر من أن النصوص الموجودة فى دستور ١٩٧١ تنقل هنا، والحقيقة كانت استجابة جميلة جداً بحيث أنهم غيروا كل ما قلته.

عندى مشكلة فى هيئتين هما هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية، لو لم يتم نقل النصوص الخاصة بهم فى دستور ٢٠١٢ ستشكل قلقاً كبيراً وهم متربصون.

السيد عضو اللجنة :

النص الخاص بالنيابة الإدارية لا مشكلة فيه، المشكلة فى النص الخاص بهيئة قضايا الدولة وهو نصن معيب، معيب ويمكن البعض منا يعلم كيف تم وضع هذا النص؟

هيئة قضايا الدولة هى هيئة تتولى الدفاع عن الحكومة لا أستطيع أن أعطى لها فى اختصاصاتها سلطة الفصل فى منازعات، كلام غير مقبول.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

أنا أردت أن أضع ذلك تحت نظركم، لأننى طبعاً مثلما بدأت مع حضراتكم، كان هناك استياء كبير منهم من عدم اختيار ممثلين لهم فى اللجنة هنا، وحاولت وأنا كلمت عزت بك رئيس الهيئة الجديد على أساس أن أستعين بزميل فى الأمانة الفنية من الهيئة وبعد ذلك فوجئت بهم فى جريدة الوطن أنهم شكلوا لجنة قانونية لتعديل الدستور.

وأنا قلت لهم ما تتوصلون إليه قدموه لنا، نحن الفكرة كلها ليس المقصود بها اقصاء أى أحد اعتراضهم هو أن كل الإشارة لهم جاءت فى حكاية الضمانات فقط ولم نتحدث عنهم فى الهيئات القضائية، قلت لهم ليس مقصوداً تماماً وأنتم هيئات قضائية وهناك أحكام من الدستورية أنكم هيئات قضائية.

السيد عضو اللجنة :

اللجنة التى قاموا بتشكيلها تعمل بمفردها؟

السيد المستشار على عوض (المقرر):

نعم.

السيد عضو اللجنة :

لو رجعنا للمعايير العالمية فى وضع الدساتير نجد قسم السلطة القضائية بالذات وننظر إليه النظرة التقليدية وهى أن السلطة القضائية وهى متجسدة فى ٣ هيئات مجلس الدولة، هيئة القضاء العادى، المحكمة الدستورية وفيما عدا ذلك لا يوجد أى دستور فى العالم يتكلم عن هيئات أخرى.

لابد أن نكون صرحاء مع بعض وربما تحفظ لهم الاستقلال والحصانات، لماذا ندخل فى التفاصيل؟ هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية، ربما الزمن يجود بعد ذلك بهيئات قضائية أخرى الجهاز المركزى للمحاسبات يطالب، المحاماة تطالب.

أعتقد أننا نقتصر على الهيئة القضائية بالمعنى التقليدى المنصوص عليه فى دساتير العالم كله الدستور الأمريكى مادة واحدة.

السيد عضو اللجنة :

بعد إذنك معالى الرئيس، يمكن كلام الدكتور على كلام مهم جداً للنقاش لسبب فنى، عندما أقحم على الدستور مواد عديدة فى باب السلطة القضائية حدثت مشكلة كبرى من غير الممكن تطبيق مادة واحدة.

أعطوا لهيئة قضايا الدولة أنها تعد العقود وتراجعها، أنا أراجع العقود فى مجلس الدولة أعطوا لها تسوية المنازعات، على فكرة هيئة المفوضين ممكن تعرض تسوية النزاعات صلحاً مع الأفراد هناك تداخل بين فى الاختصاصات التى وضعوها مما يجعل فى تطبيق هذه النصوص فى حكم الاستحالة المطلقة.

الأوفق أن نرجع للنظرية التقليدية جداً والقضاء معروف عالميا هو القضاء الدستورى، والقضاء العادى، والقضاء الإدارى مسألة فى منتهى البساطة ولا غضاضة ولا خير بالنسبة للهيئات القضائية الأخرى لأن المحكمة الدستورية عندنا أعطتهم الحصانات والضمانات إلى آخره.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

إذا سمحتم لى، الأمر طبعاً متروك لكم أنتم اللجنة الفنية التى ستعد المشروع إنما أنا فقط أضع تحت نظركم المحاذير لأن الذى حدث فى الجمعية التأسيسية أنا حضرت جزءاً فى هذه القاعة مع هيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية.

رئيس الجمعية التأسيسية وهو المستشار حسام بك الغريانى رأيه الشخصى الذى كان يعلنه مراراً أن هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية ليستا هيئات قضائية.

ومع ذلك رغم أن ذلك رأيه الشخصى إلا أنه رضخ للضغوط وأعطاهم أكثر مما يطلبون وأنا أضع تحت نظركم ولكن فى النهاية الأمر متروك لكم.

السيد عضو اللجنة :

ملحوظة إلى حد ما موضوعية، شكلية فيما يتعلق بالتساؤل لماذا نص على الرياضة؟ الحقيقة أن الجمعية السابقة كانت تعمل تحت ضغط الشارع وأرجو أن نتخلص من ذلك.

الجماعة الممثلون للرياضة ضغطوا ضغطاً شديداً، كانوا يريدون نصاً أكثر من ذلك بكثير ويمكن أنا استشعرت من بعضهم كيف نضع هذا النص؟ ما حدث من هيئة قضايا الدولة ومن النيابة الإدارية.

لا ينبغى أن نكرر نفس الحوار بعد إذن حضراتكم.

الشىء الثانى، على فكرة النص الخاص بالنيابة الإدارية مسبب لهم مشكلة وهو الجزء الخاص باتخاذ الإجراءات القانونية لمعالجة أوجه القصور فى أداء المرافق العامة لا تتخيل حضرتك التفسيرات التى يبتدعونها ويبتكرونها حول هذه الجزئية لكى يحصلوا على المزيد من الاختصاصات ولو على حساب الجهات الأخرى.

لابد أن يكون هناك مجال لمراجعة هذا النص لو تصورنا أننا سنبقى عليه، ليس فقط النص الخاص بهيئة قضايا الدولة.

السيد عضو اللجنة :

بالنسبة لهيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية لم يكن دستور ٢٠١٢ يستطيع عمل غير ذلك، لماذا؟ لأنه دستور ١٩٧١ كان يقول ينشئ القانون ويحدد اختصاصات الهيئات القضائية حذف هو بجلالة قدره هذا النص من الدستور، أصبحت اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى التى تكتسب صفة الهيئة القضائية لا يستطيع إنشاءها.

لو فى هذا النص هيئة قضايا الدولة سيكون أداة انشائها النيابة الإدارية إذن فى ضوء المنهج الذى اتبعه ما كان يستطيع إلا أن يعمل ذلك.

أنت اليوم لكى تقول نحذفهم فلابد من الرجوع إلى منهج دستور ١٩٧١ وتقول المادة ١٦٥ من أجل ذلك أقول لمعاليك نحن لابد من القول ماذا نريد لكى نترجمه هنا.

هذا الدستور ماذا عمله من الناحية الفنية؟ ولكى نغطى ذلك نعم سأحذفها هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية وأضع نص المادة ١٦٥ هذه فلسفة وتلك فلسفة، بماذا نأخذ.

هو محق فى أن يضع النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة فى نص صريح ليس عندى أداة أخرى لإنشائهم غير الدستور.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

العمل سوف يكون كل يوم جلستين.

السيد عضو اللجنة :

سيكون ذلك صعب جداً.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

من أجل المدة لأن الوقت مضغوط، ونحن نعمل تحت ضغط.

السيد عضو اللجنة :

لو سيادتك عندك جلسة التشريع لها يوم محدد والجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع لها يوم محدد.

السيد عضو اللجنة :

ممكن يوم الاثنين لا نعقد فيه جلسات.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

ممكن يوم الاثنين لا يوجد عمل فيه.

نعمل مثلاً من الساعة ١١ حتى الساعة ٤، بعد ذلك نأتى بعد الفطار من٩ حتى ٢.٣٠، السبت، الأحد، الثلاثاء، الأربعاء صباحاً ١١.٣٠ –٤ مساء والجلسة المسائية من الساعة ١٠، الاثنين والخميس لا نعقد جلسات.

السيد عضو اللجنة :

نأخذ باب الحريات العامة، هذا لا يأخذ منا وقتاً مع باب المقومات.

السيد عضو اللجنة :

نتفق على المواد التى سيتم استبعادها أولاً، هذا أفضل.

السيد عضو اللجنة :

نأخذ الدستور مادة مادة أفضل.

السيد عضو اللجنة :

نأخذ كل ١٠ مواد.

السيد عضو اللجنة :

أريد فقط أن نتفق أولاً على الفلسفة التى سنسير عليها هى مثلاً السيادة للشعب، أم السيادة للأمة، نظام برلمانى أم رئاسى أم مختلط لكى ونحن نعمل نكون على علم، كيف نسير؟ لا يمكن فى البداية أن نتبع منهجاً معيناً ثم بعد ذلك يتم تغييره.

السيد عضو اللجنة :

لا علاقة للحقوق والحريات بنظام الحكم، لأن نظام الحكم له مواد معينة، وهذه الأمور الفنية التى سندخل عليها وبعد ذلك ستكون الرؤية الفنية.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

لكى أعطى فرصة للأمانة الفنية أنها تبدأ تضع مقترحات بالنسبة لنظام الحكم إذا كان النظام برلمانياً سيكون مزاياه كذا، والرئاسى كذا، والمختلط كذا فيكون ذلك تحت نظرنا بإذن الله.

السيد عضو اللجنة :

أقترح أننا كنا نبدأ أولاً مع تسليمنا الكامل بتتالى المواد ولكن هناك مواد بطبيعتها تكون مرتبطة بحيث إعادة مناقشتها مرة أخرى يكون هناك خلل فى الأداء، يعنى مثلاً دون الدين أو الشرائع السماوية فى هذه المسائل ليس من الممكن مناقشتها بعيداً عن المادة ٢١٩ والتى هى أصلاً كان مكانها عقب المادة ٢ لأنها هى واصفة لهذا الموقف.

نحن نريد فعلاً أن نحرر المسائل وأنا خطر على بالى أن هناك مجموعة من العناصر الأساسية أول شىء هو وظيفة المؤسسات الدينية فى الدولة أو دور الدين فى الدولة، وذلك سنتناول فيه المواد ٢، ٣، ٤، ٢١٩ ونحددها وفى أول جلسة ننهى هذه المسألة.

الأمر الآخر المتعلق بالحقوق والحريات وهذا الباب جيد ولا مشكلة عليه، ولكن هناك بعض الأشياء مثل دور المؤسسات الاجتماعية وما إلى ذلك سيكون محتاج إلى أن نحدد موقفاً كمرحلة ثانية.

بعد ذلك الباب الذى سيأخذ وقتا كبيراً وعليه مشاكل هو السلطات العامة فى ضوء تحديد نظام الحكم، وعدد غرف البرلمان، ودور القضاء وخلافه وهو ما قد يستغرق وقتاً أطول وبالتالى نكون قد أنجزنا الجزأين المهمين.

بعد ذلك المؤسسات التى استحدثها الدستور الجديد ووضعها ووضع عليها قيوداً تؤثر حتى علينا فى العمل الدستورى لأنها ستوجب القضاء بعدم دستورية بعض التشريعات لمجرد عدم أخذ الرأى وما إلى ذلك، وبالتالى سننظر هل مشروع التعديل هذا سيقتضى أن نتمسك بهذه القيود الدستورية بغض النظر عن تكوين البناء، البناء قد يكون موجوداً كبناء مؤسسى إنما ترتيب الأثر فى إيجاب أخذ الرأى كإجراء جوهرى فيه أمر ممكن يعاد مناقشته ويعاد طرحه مرة أخرى.

بعد ذلك سيأتى أخر شىء وهى المواد الانتقالية التى وصفها الدستور فى أخر باب وكانت تتضمن العديد من المشاكل القانونية التى يتعين مواجهتها فى ظل أننا سنحدد الأثر المترتب على التعامل مع هذه المواد هناك آثار وقعت هل سيعتد بها أم يعاد معالجتها أم أنها تهدر تماماً، الموقف محتاج إلى إعادة وذلك يحتاج فى النهاية لأنها مشكلة قد نتناولها.

إذا أمكن من خلال ٥ موضوعات تكون هى موضوعات الجلسات التى نبدأها مرحلة مرحلة وننتهى منها وأظن أن ذلك سيضع الهيكل العام للعمل.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

ممكن مثلما اتفقنا أننا سنبدأ بالتتالى وسيادتك مع الأمانة الفنية التى ستساعدك ممكن ونحن نناقش مادة مثلاً تتعلق بالدين تقول لى أن هناك مادة مرتبطة بها وهى ٢١٩ وخلافه وذلك لكى لا تتوه منا المسألة نحن نبدأ وبعد ذلك سنسير.

لكى نجد معاونة على طول أنها تطرق لتشكيل الأمانة الفنية، مثلما استعنت بالزميل الدكتور عماد النجار من المحكمة الدستورية وأنا أيضاً أقول إنه سيكون هناك حد أقصى للعاملين فى الأمانة الفنية ومثلما قلت سأحاول الاستعانة بواحد من النيابة الإدارية وآخر من هيئة قضايا الدولة لكى أخفف من الحساسية الموجودة عندهم فأصبح عندى ثلاثة، هناك مجلس الدولة والقضاء فهل أخذ واحد من القضاء وآخر من مجلس الدولة ليكون العدد بهذا الشكل ٥؟

كم عدد الحد الأقصى للأمانة الفنية؟

السيد عضو اللجنة :

بالنسبة للأمانة الفنية، الموضوع ليس مجلس الدولة أو هيئة قضايا الدولة ولا جهة سيادتك، الموضوع أن معالى المستشار مجدى بك قال أن المشروع عرض على لجنة الصياغة فى مجلس الدولة وهذا كلام لا يصح أنه يخرج من هنا يذهب إلى مجلس الدولة هذه نقطة.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

هو مجرد اقتراح.

السيد عضو اللجنة :

هو خلاص، قال أن فلان اقترح، إنما أنا أقترح إذا كان هناك أعضاء فى اللجنة الفنية يكون من بينهم اثنان من المتخصصين فى الصياغة ضمن الأمانة الفنية بدلا من أن نلتقى بهم، نأتى بهم إلى هنا بحيث يكونا ضمن الأمانة الفنية وذلك بحيث ما ننتهى من مادة يتم صياغتها.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

الفكرة أننى أقول وأطلب منكم ما هو العدد الذى تقترحونه أنا سأقوم بعمل مكاتبات للجهات التابعين لها فقولوا لى ما هو العدد الذى ترونه مناسبا حتى فى البداية، ممكن استعين مستقبلاً بأى فرد آخر إذا كان العمل محتاج إنما كبداية.

الآن أقول هناك ٣ تقريباً، الدكتور عماد مع زميل من هيئة قضايا الدولة مع زميل آخر أصبح العدد ٣ تريدونها كام؟

السيد عضو اللجنة :

٢ من مجلس الدولة متخصصين.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

اللغة العربية تكون فى الآخر، عندما ننتهى سنستعين طبعاً إنما أنا أتحدث عن الجهات الخارجية أننى سأكتب لهم خطاباً أطلب الاستعانة بفلان أو شىء من هذا القبيل.

أتساءل ما هو العدد الذى ترونه بداية.

السيد عضو اللجنة :

انا عندى اقتراح، بعيداً عن مسألة العدد أنا لاحظت أنه لا يوجد أحد من الإخوة المسيحيين أو السيدات متواجد فى اللجنة فإذا كان من الأمانة فرصة أن يكون منها حتى ولو واحد من الإخوة المسيحيين ذلك سيكون جيداً.

السيد عضو اللجنة :

أنا سأعود إلى فكرة العمل وبدءاً من المواد، أنا وجدت أن هناك فكرتين تم طرحهما هنا الفكرة الأولى فكرة قانونية مجردة الدكتور فتحى فكرى أثارها وهى هل نبدأ بشكل متتابع مع المواد، ومن ثم فى النهاية يمكن لنا أن نتعرف على المواءمات والرؤى السياسية.

الحقيقة أننى سمعت طرحاً آخر قال وهو من عصام بك عبدالعزيز وهو طرح هام للغاية لأنه سيثير جدالاً كبيراً جداً فى الشارع القانونى والشارع السياسى، وهو المواد ٢، ٣، ٤، ٢١٩ من دستور ٢٠١٢ المواد المتعلقة بالشريعة الإسلامية والأزهر والتفسير، والأحزاب السياسية التى تتكون على مرجعيات دينية وأسس دينية كان هناك قيد فى دستور ١٩٧١ وتم حذفه فى ٢٠١٢، هل من الملائم البداية بهذا الطرح مثلما قاله أستاذنا عصام بك عبدالعزيز أم يرجئ الأمر لأن ذلك يكون أفكاراً كثيرة فى ظل وجود مواد مترتبة على هذه الأمور.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

إذا سمحتم لى أنا لا أذيع سراً أننا بعد الإعلان الدستورى عندما صدر طبعاً الكنيسة قلقت وقالت أنه كان هناك نص الاحتكام إلى شريعتهم وتم حذفه من الإعلان الدستورى، والأزهر وكان هناك بعض الناس اعترضوا ولكن الحقيقة فضيلة الدكتور أحمد الطيب عندما حدث اتصال قال إطلاقاً وقال أنا أعلم أن ذلك إعلان دستورى مؤقت والحقيقة كان متجاوباً جداً.

ومن جهتى أنا قمت بلقاء مع ممثلى الكنيسة وأبدوا ارتياحهم لأن هذه النقطة تسبب قلقاً كبيراً.

لذلك أنا أطرح ذلك أمامكم من أجل ونحن نناقش المواد الخاصة بالأزهر والكنيسة تضع فى اعتبارنا أى حساسيات تترتب عليها.

أنا أقترح والأمر متروك لكم أن النص الخاص بالشرائع المسيحية واليهودية يبقى على ما هو عليه فى دستور ٢٠١٢ ووضع الأزهر إلا لو كنا محتاجين تعديلاً فيه المهم أن يكون هناك نص للأزهر لو أبقيت على نص الكنائس، أنا معك فيما قلته ولكن فى وقتها إن شاء الله.

السيد عضو اللجنة :

المواد الخلافية نجعلها آخر حاجة لأن ٢١٩ حقيقة.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

مثلما بدأنا عملنا محاط بالسرية سواء ناقشناها الآن أو أى كلام أثير على هذه المائدة فى نطاق السرية ونحن نعمل متحررين من أى ضغوط مثلما قلنا وربنا يوفقنا إن شاء الله.

السيد عضو اللجنة :

ستناقش فى ترتيبها.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

أرى أن هذه المواد ستأخذ وقتاً كبيراً جداً فى مناقشتها وربما هناك اقتراحات سترد على هذه المواد بالذات ونتركها فى النهاية أفضل، ونأخذ المواد التقليدية الخاصة بالحقوق والحريات.

السيد الدكتور محمد وجدى (مدير مركز المعلومات) :

سيادتك بالنسبة للسادة الأعضاء نحن أنشأنا موقعاً إلكترونياً لكل عضو خاص به ستجد سيادتك ورقة فى الحقيبة الموجودة بها قائمة بإميل حضرتك وباقى السادة الأعضاء.

هناك فاكس مركزى لتلقى الفاكسات وهناك ورقة برقم هذا الفاكس.

أنشأنا تليفوناً عمومياً لتلقى هذه المقترحات ستكون عليه سكرتارية دائمة ٢٤ ساعة لتلقى المقترحات، أنشأنا موقعاً لهذه اللجنة، هذا الموقع سيوضع عليه ما تراه سيادتك اليوم حدث كذا وكذا وبالتالى العالم يقدر يتابع موقف هذه اللجنة من خلال هذا الموقع ونحن جاهزون.

لو هناك أى طلبات إلكترونية من السادة الأعضاء نحن تحت أمركم، لو أحد يريد أى مساعدات إلكترونية أو لوجستيه نحن جاهزون.

السيد المستشار على عوض (المقرر):

طلب الأستاذ وجدى اقتراح تخصيص جهاز كمبيوتر لكل عضو ولكننى قلت له نحن لا نريد أى شىء يثير شبهة.

تلقى المقترحات لكى لا نقطع شوطاً وبعد ذلك نعود مرة أخرى ونقول هناك مقترح آخر ، سأعلن ذلك للصحفيين ووسائل الإعلام أن اللجنة ستتلقى مقترحات خلال أسبوع من تاريخ اليوم .

فهل توافقون على ذلك .

السيد عضو اللجنة :

أتمنى من الفنيين أن يصنفوا الاقتراحات وتضاف على كل مادة متعلقة بالاقتراح المادة تقدم وعندما تقدم المادة بالاقتراحات المقدمة فيها .

السيد المستشار على عوض (المقرر):

بالنسبة لمجلس الدولة والقضاء يمكن أن يكون الخطاب كالحاق فإذا كان من الممكن من غد نستعين باثنين من عندكم يا مجدى بك .

السيد عضو اللجنة :

ممكن أيضاً للصياغة .

السيد المستشار على عوض (المقرر):

خلاص ٢ من مجلس الدولة اختاروهم ويتم الاتصال بالدكتور عماد ، الأسماء هما سيد بك الشاذلى ، وبدر بوصيلة مبدئياً تم تحديد الأسماء .

السيد عضو اللجنة :

من عندنا الدكتور وائل ممدوح ، المستشار حسن يوسف من المكتب الفنى وهو مستشار .

السيد عضو اللجنة :

سيادتك الجلسة القادمة إن شاء الله ستبدأ من أية مادة وحتى أية مادة لكى نجهز أنفسنا .

السيد عضو اللجنة :

سيادة الرئيس ، مقومات الدولة والمجتمع مقسمة على فصلين : الفصل الأول وهو المقومات الأساسية وعددها ٧ مواد ، وهناك مادتان ستكون فيهما مشاكل كبيرة جداً ، أعتقد أن ذلك يكفى للجلسة الأولى ، والجلسة الثانية نناقش المقومات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية .

السيد المستشار على عوض (المقرر):

هل قرأت الديباجة .

المجالس القومية المتخصصة قدمت تعديلاً كاملاً .

دستور سيئ ودستور جيد يتوقف على إرادة من يطبقه .

الآن مجلس الدولة الفرنسى ، هل هناك نص فى الدستور الفرنسى يقرر أنه هيئة قضائية مستقلة؟ لا يوجد، وكذلك الدستور الأمريكى ، وتكون آليات النظام الديمقراطى هى التى تحدد .

السيد عضو اللجنة :

الكلام عن أهل السنة والجماعة كلام خطير جداً ، وكان يريد إنشاء حزب سنى فى المنطقة مثل باكستان ليكون ضد إيران ، وحزب النور متمسك بها كما ظهر فى الفيديو .

السيد المستشار على عوض (المقرر):

سنبدأ يوم الثلاثاء القادم ٢٣ يوليو .

السيد عضو اللجنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فاكس وصل بعنوان ..

٣٠ يونيو ٢٠١٣ ثورة شعب مصر

إلى السادة أعضاء لجنة العشرة المصرية لتعديل الدستور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نقترح أن يبدأ عمل اللجنة ببيان مختصر وواضح عن اختيار اللجنة لشخصية المتحدث عنهم للشعب ويبدأ بكلمات محددة .

فنحن نقول للجنة العشرة المكلفة بالعمل من أجل مصر ، وشعب مصر عن طريق أداء واجب وطنى لوضع مقترحات تعديل الدستور عن طريق بحث ودراسة ما بين أيديهم ودساتير العالم من أجل أن تكون لمصر مبادئ أساسية لدعم معنى الجمهورية وأهداف شعب مصر عبر التاريخ والتى يمكن اختصارها لأربعة معانى وهى عيش .... حرية .... عدالة اجتماعية .... كرامة إنسانية .

وأن معنى كلمة العيش هنا من حضارة مصر العظيمة هى حياة بكل مشتملاتها وحياة البشر بحرية وحقوق وواجبات تدعمها معانى شاملة للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية .

ومن وجهة نظرنا أن أحد معانى التعديل يكون تجديداً فى الكلمات ، ووضع صياغات محددة واضحة المعانى وكلمات لا تتغير ولا تتبدل بحيث تضع معانى محددة عن الكرامة وعن الحقوق والواجبات.

هذا على أن يكون ميدان أو مسار العمل أى عمل أن تعديل الدستور يكون بتجديد الدستور ووضعه فى صورة جديدة عبر استخدام ، دون أن يكون عبر استخدام نفس الأحرف المكونة له بطريقة أخرى .

ومن هنا لا يمكن القول بإنه دستور جديد ، المبادئ الأساسية المنظمة لحقوق الشعب وسلطات رئيس الجمهورية وهى مسألة جوهرية ، البيان يدعو لنشر صورة عن كل عضو من أعضاء اللجنة وسيرته الذاتية مختصرة وأيضاً فى الصحافة ، وكامل المعلومات عنه ليعرف الشعب من يقوم بالعمل من أجل مصر ومن يقوم بالعمل فى غير حق مصر .

السيد عضو اللجنة :

بالأمس ، وجدت على شبكة التواصل الاجتماعى الفيسبوك مجموعة يعترضون على قرار السيد رئيس الجمهورية بالتشكيل ويقولون أنكم لابد أن تعطونا فرصة للشكوى إن كانت هناك أسباب للشكوى.

السيد عضو اللجنة :

سيادتك مع الصحفيين قلت من فضل الله علينا ، وليس لنا دور فى هذا أننى أشعر أن اللجنة فيها من التناسق ، وسيادتك تتذكر أننا فى مجلس الدولة فى المحكمة يظهر شخص يسبب لنا مشاكل لكنى أرى أن المجموعة بفضل الله منتقاة وربنا يوفقنا جميعاً .

السيد المستشار على عوض (المقرر):

إذن الاجتماع القادم يوم ٢٣ من يولية ، إن شاء الله .

المستشار/ محمد عبد العزيز الشناوى